الأمم المتحدة
S/RES/2215 (2015)



Distr.: General
2 April 2015

القرار ٢٢١٥ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٤٢٣ المعقودة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما القرارات ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢) و ٢١١٦ (٢٠١٣) و ٢١٧٦ (٢٠١٤) و ٢١٧٧ (٢٠١٤) و ٢١٩٠ (٢٠١٤)،

وإذ يثني على حكومة ليبريا لتحركها الفعال لمواجهة تفشي الإيبولا في ليبريا، وإذ ينوه في هذا الصدد بتماسك شعب ليبريا وحكومتها ومؤسساها الأمنية، وبخاصة القوات المسلحة الليبرية والشرطة الوطنية الليبرية،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والشركاء الثنائيون والمنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدعم حكومة ليبريا في مواجهتها لتفشي الإيبولا، وإذ يرحب أيضا بما يقدمه المجتمع الدولي، وخاصة لجنة بناء السلام، من إسهامات لمساعدة ليبريا في النهوض بالتزامها الإنمائي الشامل في فترة التعافي من تفشي الإيبولا وإذ يشجع بقوة على اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الصدد،

وإذ يشير إلى تأييده توصية الأمين العام، في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، بتخفيض القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على ثلاث مراحل بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٥،



15-05338 (A)


وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/598) وبالاستكمال الذي قدمه إلى المجلس في ١٦ أذار/مارس ٢٠١٥ وبتوصياته بشأن استئناف التخفيض التدريجي للبعثة،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبريا ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يقر توصية الأمين العام الواردة في الاستكمال الذي قدمه بتاريخ ١٦ أذار/مارس ٢٠١٥ بشأن التخفيض التدريجي للأفراد النظاميين للبعثة ويأذن، تمشيا مع القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)، للأمين العام بتنفيذ المرحلة الثالثة من تخفيض هؤلاء الأفراد تدريجيا للوصول بالأفراد العسكريين إلى عدد أقصى جديد هو ٥٩٠ ٣ فردا وتخفيض أفراد الشرطة إلى عدد أقصاه ٥١٥ ١ فردا، على أن يتم الوصول إلى العدد الأقصى في الحالتين بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

٢ - يقرر ألا تشمل ولاية البعثة بعد الآن المهمة المبينة في الفقرة ١٠ (د) '١' من القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤)؛

٣ - يؤكد توقعه أن تتولى حكومة ليبريا تماماً كامل مسؤولياتها الأمنية من البعثة في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويؤكد أيضا عزمه على النظر في إعادة تشكيل البعثة بصورة مستمرة وفي إعادة تشكيلها مستقبلا، وفقا لذلك؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تبسيط أنشطة البعثة بعناصرها المدني والشرطي والعسكري بما يعكس تماما تقليص عنصر الشرطة والعنصر العسكري وتضييق نطاق الولاية الذي تقرر القيام به في القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤) وهذا القرار ويطلب أيضا إلى الأمين العام ضغط الوجود المدني والشرطي والعسكري للبعثة تمشيا مع نقل المسؤوليات الأمنية المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه؛

٥ - يدعو حكومتي كوت ديفوار وليبريا إلى مواصلة تعزيز تعاونهما، ولا سيما فيما يتعلق بالمنطقة الحدودية، ويهيب في هذا الصدد بجميع هيئات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا، بما في ذلك جميع العناصر ذات الصلة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كل في إطار ولايته وقدراته ومناطق انتشاره، فضلا عن الفريقين القطريين للأمم المتحدة، دعم السلطات الإيفوارية والليبرية حسب الاقتضاء وحيثما كان ذلك مناسبا؛

٦ - يؤكد من جديد أهمية ترتيبات التعاون بين البعثات في الوقت الذي يجري فيه تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأهمية إطار التعاون بين البعثات المبين في القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) ويشير في هذا الصدد إلى الأحكام ذات الصلة من القرار ٢١٦٢ (٢٠١٤)؛

٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.